



2014 / 85

معالي الدكتور / أبو بكر القريبي

وزير الخارجية

أطيب تحية .. وبعد :-

المحترم

الموضوع: الرد على إستفسارات هيومن رايتس وواتش المتعلقة بانتهاك
حقوق المهاجرين شمال البلاد

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، ومرداً على مذكرة رقم برفد (574/130/1/1) وتاريخ
2014/4/20 م، نسرد لكم طي رسالتنا هذه الإجابات والتوضيحات اللازمة للأسئلة
والإستفسارات الواردة في مذكرة هيومن رايتس وواتش بتاريخ 2014/4/10 م والمتعلقة بانتهاك
حقوق المهاجرين الأفارقة على أيدي المتاجرين بالبشر في شمال البلاد كما يلي :-

1. قامت وزارة الدفاع بإصدار تعليماتها إلى القوات المرابطة في نطاق المسؤولية
على الحدود بمداومة معسكرات اللاجئين التي ترصدها لمعرفة ما يحدث بداخلها والإبلاغ
عنها والقبض على أصحابها وتسليمهم إلى الجهات الأمنية المختصة لإستكمال إجراءات
التحقيق معهم وفقاً للنظام والقانون.

2. بلغ عدد المهاجرين المطلق سراحهم أثناء المداومات الحكومية لمعسكرات المتاجرين
بالمهاجرين حوالي (7000) سبعة آلاف أفريقي منهم (5000) خمسة آلاف إثيوبي الجنسية
(2000) ألفي صومالي الجنسية بالإضافة إلى عدد قليل من الأمريكانيين والتشاديين حيث أن
وزارة الدفاع عازمة على استمرار جهودها في مكافحة التهريب والإتجار بالبشر في
المناطق الحدودية وبالأخص منطقة حررض وما حولها وإحالة المتورطين في هذه الجرائم إلى
الأجهزة الأمنية المختصة لتليل جزائهم الرادع وفقاً للقانون.

3. لا توجد أدلة على حدوث مثل هذا ونؤكد بأن نقاط التفتيش التابعة للقوات المسلحة والأمن
تقوم بتأدية المهام الموكلة إليها بمهنية وشرف وأن مثل هذه الإدعاءات المتسمة بالوشاية من قبل
المتاجرين بالمهاجرين ليست إلا لتضليل وتدليس الحقائق للنيل من أبطال القوات المسلحة والأمن



2014 / 86


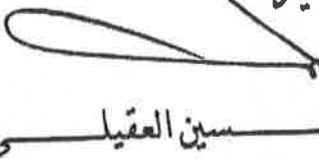
الذين هم بالمرصاد ، كما وردت معلومات عن قيام مثل هذه العصابات بأمر تداء النزي العسكري في محاولات منهم لإتحال شخصيات أفراد القوات المسلحة والأمن أثناء عمليات التقطع مما قد يوحى للغير بأن من يقوم بهذه الجرائم ينتمي للمؤسسة العسكرية دبراً للشبهات حول مرتكبيها . تر التخطب مع الجهات الإستخباراتية المعنية للتحقق من صحة مثل هذه الإدعاءات من عدمها واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال أي حالة قد تثبت وإحالة المخالفين للتحقيق .

4 . لم يتم إثبات حالات تواطؤ من قبل المسؤولين اليمنيين وفي حالة وجود براهين وأدلة قاطعة تثبت تواطؤ أي مسئول يمني في مثل هذه الجرائم فسيتم إحالته إلى الجهات المختصة ومحاسبته وفقاً للنظام والقانون .

5 . هذه المنزاع غير صحيحة ولم يتم إثبات أي حالة تورط من قبل الضباط في نقاط التفتيش باستلام مبالغ مالية مقابل تمرير ونقل المهاجرين عبر الحدود المؤدية إلى المملكة العربية السعودية كي تتعامل معها وتتخذ الإجراءات الصارمة حيالها .

وعليه نأمل البناء على ما جاء في رسالتنا هذه أثناء إعداد التقرير الذي سيعد من قبلكم والمتعلق بالإتجار بالبشر من المهاجرين الأفارقة في اليمن .

وتكرم بقبول فاتق الإحترام وخالص التقدير

اللواء 
الجنرال 
سين العقيل
مساعد وزير الدفاع للسياسات العامة
والتعاون الدولي